

Distr.: General
3 March 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير خاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ اعتباراً من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. وقرر مجلس الأمن في الفقرة ٧ من القرار ١٤١٠ أن يتم الشروع "في تقليص قوام البعثة في أسرع وقت ممكن، بعد إجراء تقدير دقيق للحالة على أرض الواقع". كما طلب في الفقرة ١٣ إبقاء المجلس على اطلاع بشكل وثيق ومنتظم على التقدم المحرز في تنفيذ القرار بما في ذلك خصوصاً التقدم المحرز في تحقيق العناصر الأساسية في خطة تنفيذ الولاية.

٢ - وفي هذا السياق، يسرد هذا التقرير التغييرات الهامة التي طرأت على الوضع على أرض الواقع منذ تقريره المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1223) التي تشير إلى ضرورة إعادة النظر في جدول المواعيد المحدد لتقليص قوام البعثة. ويتضمن اقتراحات محددة بإجراء تعديلات على خطة تقليص القوام لتمكين البعثة من إنجاز المهام المنوطة بها بنجاح بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ضوء هذه البيئة المتغيرة.

ثانياً - السياق السياسي والأمني

٣ - أعدت خطة تنفيذ الولاية التي أقرها مجلس الأمن في وقت سادته التفاؤل. ففي الأشهر التي سبقت إنشاء البعثة، أجريت في تيمور - ليشتي انتخابات وطنية مرتين بنجاح، ولم تقع في أيهما أي أحداث عنف. ومضى يبسر إنشاء الحكومة والإدارة العامة والشرطة والقوات المسلحة في البلد.

٤ - واستمر هذا التقدم خلال الأشهر الستة التالية على النحو المبين في تقريرى المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٦ تشرين الثانى/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1223). فقد أخذت جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية مكانها في مصاف الأمم في العالم في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، وأصبحت بعد فترة وجيزة من ذلك الدولة العضو ١٩١ في المنظمة العالمية. وأُرسيت أسس إقامة علاقة وطيدة بين تيمور - ليشتي والبلدان المجاورة لها. ورغم أن الوضع الاقتصادي والتهديد الذي يفرضه الإرهاب شكلاً تحديين خطيرين للحكومة الجديدة فقد بدا أن خطتي تنفيذ الولاية وتقليص القوام اللتين أقرهما مجلس الأمن لا تزالان تشكلان خريطة طريق فعالة وواقعية في المستقبل القريب.

٥ - وشهدت مع ذلك الفترة التي انقضت منذ تقريرى السابق زيادة كبيرة في تكرار وحجم الحوادث المتصلة بالأمن. ويبين هذا حجم المشكلة التي قد تنشأ فيما بعد، وعدم كفاية الوسائل المتاحة للتصدي لها، ويشير بقوة إلى ضرورة تعديل خطة تقليص قوام البعثة بما يجسد التغير في الظروف.

٦ - وأضحت احتمالات وقوع اضطرابات مدنية خطيرة واضحة، وذلك بعد اندلاع أعمال شغب في ديلي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ورغم أن الاضطرابات التي وقعت في وقت سابق في بوكاو في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثانى/نوفمبر ٢٠٠٢ قد أشارت إلى أن شرطة تيمور - ليشتي يمكنها أن تواجه تحديات قاسية في المناطق الحضرية، فإن الشغب الذي شهدته ديلي كان على نطاق مختلف تماماً. فقد نشأ في البداية كاحتجاج أمام مبنى البرلمان ثم تطور، واستغلته عناصر وجهت المشتركين فيه نحو أهداف من الواضح أنها اختيرت لتقويض سلطة وشرعية الحكومة. ووفقاً لما أُبلغ إلى مجلس الأمن في ذلك الحين فقد دُمرت بفعل الحريق المتعمد، أثناء أعمال الشغب تلك، مبان عديدة من بينها منازل مملوكة لرئيس الوزراء وأفراد أسرته وأعمال مملوكة للأجانب ونُهب مبان أخرى. وأصيب ١٧ من أبناء تيمور بطلق نارية مات منهم اثنان. ودُمر مسجد في ديلي وأُحرقت المنازل المقامة في محيطه. وكان تنفيذ الجهود الرامية إلى استعادة النظام بطيئاً مما كشف عن أوجه ضعف سيحري تناولها فيما يلي.

٧ - ووقع حادث خطير آخر في ٤ كانون الثانى/يناير ٢٠٠٣ عندما هاجمت مجموعة تضم عدداً يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ رجلاً مسلحين بأسلحة آلية قرى واقعة بالقرب من بلدة أستاذاب في مقاطعة إرميرا. وقُتل خمسة أشخاص أثناء هذه الهجمات. وأشار الضباط المحليون وأفراد المجتمعات المحلية المعنية إلى أن بعض الضحايا استهدفوا بسبب خلفيتهم السياسية المؤيدة للاستقلال وأن أفراداً سابقين من أفراد الميليشيا قد شاركوا فيها؛ وعلى أي حال لم

يبين بشكل مرض الباعث المحدد بدقة وراء وقوع العنف في أستاذ، ومصدر الدعم الذي حصل عليه المعتدون، وإلى أي مدى كانوا جزءاً من مجموعة أكبر.

٨ - واستجابة لطلب من الحكومة، سلمت البعثة بشكل مؤقت مسؤولية الدفاع عن منطقة العمليات المحيطة بتلك القرى إلى قوة دفاع تيمور - ليشتي لتمكينها من القيام بعملية اكتساح. وفي الأيام التالية أعتقل ما يزيد على ٩٠ شخصاً، أفرجت الشرطة عنهم على الفور باستثناء ٣٩ شخصاً. وأرسل المحتجزون الباقون إلى ديلي لتطبيق إجراءات قضائية أخرى وأفرج عنهم بعد ذلك بأمر من قاض تيموري.

٩ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، هاجمت مجموعة صغيرة من الرجال المسلحين بأسلحة شبه آلية حافلة من حافلات النقل العام متجهة من ميلابانا في مقاطعة بوبونارو إلى العاصمة. وقُتل شخصان في الهجوم وأصيب خمسة أشخاص. وتم على الفور نشر العناصر العسكرية التابعة للبعثة والشرطة التيمورية وشرطة الأمم المتحدة في المنطقة. وفي ٢٧ شباط/فبراير، تبادلت دورية عسكرية تابعة للبعثة إطلاق النيران مع مجموعة من الرجال المسلحين في المنطقة، وألقت القبض على واحد منهم. ومع ذلك فإنه في وقت تقديم التقرير كان الباعث وراء الهجوم الذي وقع على الحافلة لا يزال غامضاً.

١٠ - وبالإضافة إلى هذه الهجمات المسلحة، يوجد حالياً قدر متزايد من الأدلة الموثوق بها على أن الميليشيات والجماعات المسلحة السابقة تقيم قواعد داخل البلد من أجل تقويض الاستقرار. وتشمل هذه الأدلة شهادة أدلى بها عضو في جماعة مسلحة سابقة أُعتقل في مقاطعة ليقيكا في أوائل كانون الثاني/يناير تشير إلى أنه يجري حالياً تشكيل عدد من الجماعات المماثلة في تيمور - ليشتي لزراعة استقرار البلد، وذلك اعتماداً على موارد خارجية، ولكن بلا أي تأييد رسمي. ويبدو أن مشاهدة جماعات مشبوهة واكتشاف مخابئ للأسلحة في المناطق الريفية وزيادة سرقات الأغذية والماشية في الآونة الأخيرة يدعم أوجه القلق هذه. وهذه الحوادث لها تأثير مقلق على البلد الذي يمر بمرحلة مبكرة للغاية من تنميته الاقتصادية والسياسية.

١١ - ويبدو من المنطقي أن نتوقع مواجهة مزيد من التحديات. فالنشاط المتزايد للجماعات المسلحة قد يكون مبعثه عناصر ذات بواعث سياسية فضلاً عن المجرمين. فمن يسعون إلى خلق متاعب يمكن أن يعتمدوا على سكان غالبيتهم من الشباب غير المهرة الذين يعانون من ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، وليس لديهم سوى معرفة وخبرة ضئيلتين بالآليات السياسية لمعالجة هذه المشاكل، وكانوا عرضة للعنف بشكل مكثف في الماضي.

١٢ - ويمكن أن تؤدي عناصر بين اللاجئين السابقين الموجودين في إندونيسيا بالقرب من خط التنسيق التكتيكي إلى تفاقم الوضع. فبعض أفراد الميليشيات السابقة لا يزالون يحتفظون بقدر من التأثير على اللاجئين السابقين البالغ عددهم نحو ٢٨ ٠٠٠ لاجئ الباقين في إندونيسيا (حسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، ويشاركون بنشاط في التجارة عبر الحدود؛ وبعضهم كوّن ثروة ضخمة نتيجة القيام بمزيج من الأنشطة القانونية وغير القانونية. ومن المتوقع أن يظل هذا التهديد قائما طوال الفترة المتبقية من ولاية البعثة وبعدها، وإن كانت الإجراءات الداعمة من جانب القوات المسلحة الإندونيسية ستسهم في تقليله واحتوائه. وأشارت حكومة إندونيسيا إلى أنها تعتزم إعادة توطين اللاجئين السابقين من أبناء تيمور الشرقية. ويمكن أن تؤدي الهجرة الطوعية إلى أقاليم أخرى إلى تحسين البيئة الأمنية بقدر كبير. ورغم أن إندونيسيا بدأت العملية فإنها لم تتمكن حتى الآن من أن تنفذها بالكامل بسبب قيود مالية وقيود أخرى.

١٣ - ويظل ٣٠ حزيران/يونيه تاريخا مستهدفا ساري المفعول لإتمام الاتفاق بشأن الخط الذي يشكل الحدود، ولكن إنجاز الهدف المتوخى بحلول هذا التاريخ ليس أمرا مضمون الوقوع. وخلال الاجتماع الأول للجنة المشتركة للحدود المعقود بين حكومتَي تيمور - ليشتي وإندونيسيا، في يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أكدت الحكومتان مجددا احترام التزاماتهما في هذا الصدد، واتفقتا على مجموعة من المواصفات الفنية وخطة عمل. ومن المقرر أن يُعقد في آذار/مارس اجتماع لاحق، كان قد تأجل في الأصل، لفريق فني معني بترسيم الحدود ووضع القواعد التنظيمية.

١٤ - ومن الجلي أن عملية تعيين الحدود، وترسيمها لاحقا، إذا ما تقرر ذلك، تكتسي أهمية كبرى من حيث إزالة عامل يحتمل أن يكون مصدرا للتوتر في العلاقات المستقبلية بين البلدان المتجاورة. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإقرار أيضا بأن هذه العملية لا يمكن أن تكون في حد ذاتها دواء ناجعا يكفي لمعالجة جميع المضاعفات الأمنية، وأنه يظل من الممكن اختراق الحدود حتى وإن كانت جيدة الترسيم.

١٥ - وأوضحت السلطات العسكرية الإندونيسية أن سياستها لا تهدف إلى إيجاد منطقة "مجردة من السلاح"، على جانبها من الحدود، إذ أنها ستحتفظ بقوات في ذلك الجانب، وليس بقوة لشرطة الحدود. ولكن حكومة تيمور - ليشتي ماضية، على الرغم من ذلك، في خططها لتجهيز سلطات الشرطة والسلطات المدنية للاضطلاع بمسؤوليات إدارة الحدود.

ثالثاً - مجابهة التحديات الأمنية

١٦ - يُعد وجود القدرات الأمنية الضرورية لحماية جميع ما تم تحقيقه على مدى السنوات الثلاث الماضية، والتأسيس عليه، مسألة ذات أهمية أساسية في ظل ظروف البيئة المضطربة التي ورد بيانها أعلاه. بيد أن الأحداث التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية تبين أنه توجد فعلاً أوجه قصور خطيرة في القدرات التيمورية والدولية، قد تفضي إلى وقوع مزيد من المشاكل؛ وستزداد أوجه القصور المشار إليها حدة إذا ما واصلت البعثة اتباع خطتها الحالية لتقليص حجمها.

١٧ - وثمة حاجة إلى سنة واحدة على الأقل للقيام بمزيد من التطوير قبل أن تتمكن قوة شرطة تيمور - ليشتي من معالجة ضروب المشاكل ذات الطبيعة الأصعب التي استجدت خلال الأشهر القليلة الماضية. وينطوي قيام قوة شرطة تيمور - ليشتي بهذه الأنشطة قبل الأوان المناسب على خطر إضعاف هذه القوة، وتقليل هيبتها في أعين الناس. وفضلاً عن ذلك، فإنه إذا ما ساد اعتقاد بعدم فعالية قوة الشرطة، ستزداد الضغوط السياسية لإشراك قوات دفاع تيمور - ليشتي في القيام بأنشطة لا تقع ضمن نطاق ولايتها أو تدريبها أو تجهيزها، كما قد يكون اضطلاعها بهذه الأنشطة سبباً لتقويض عملية التطوير الأساسية لها.

١٨ - واستناداً إلى ما تقتضيه ولاية البعثة من توفير لخدمات إنفاذ القانون والأمن العام بشكل مؤقت، والمساعدة في تطوير قوة شرطة تيمور - ليشتي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي في تيمور - ليشتي، فإنه يتعين على البعثة الاضطلاع بدور حاسم الأهمية. غير أن الخطط الرامية إلى تقليص حجم البعثة التي أقرت منذ عشرة شهور ستؤدي، إذا ما اتبعت دون تغيير، إلى إلحاق مزيد من الضعف بقدرات البعثة، الحقيقية والمتصورة، على الاستجابة. ومن الضروري إدخال تعديلات إذا ما أريد للبعثة أن تحافظ على الأمن بشكل فعال في المدى القصير، وأن تعد الوكالات التيمورية للاضطلاع بواجباتها كاملة في المستقبل.

١٩ - وبناء على طلب من إدارة عمليات حفظ السلام، رأس مورييس باريل المستشار العسكري السابق بعثة للاستعراض والتقييم زارت بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وذلك باعتباره أول مفتش عام توفده الإدارة. وتمثل هدف البعثة الموفدة في استعراض قدرة بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها ومواجهة تحديات المستقبل. والتوصيات الواردة في هذا التقرير مدعمة ومستمدة من الاستنتاجات التي توصل إليها كخبير خارجي فيما يتصل بالمجالات الرئيسية التي يعد تعزيز أو زيادة قدرات البعثة فيها أمراً حاسماً لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها.

ألف - الاستراتيجية العسكرية المنقحة

٢٠ - كما هو مبين في تقرير المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/432)، الفقرات ٨٧-٩٨)، فإن العنصر العسكري للبعثة أنيطت به مهمة تقديم دعم مستمر للأمن الخارجي والسلامة الإقليمية لتيمور الشرقية، مع كفالة القيام بنقل المسؤوليات في الوقت المناسب إلى قوة الدفاع لتيمور - ليشتي وأجهزة الإدارة العامة المختصة. وقد تم وضع خطة تقليص القوام استناداً إلى افتراض مفاده أن التهديد الذي تشكله عناصر الميليشيا السابقة سيتناقص بالتدريج، وأنه لن تنشأ تهديدات جديدة ذات حجم مشابه، كما أنه لن تحدث اضطرابات مدنية رئيسية، وأن التحديات القائمة على أرض الواقع ستكون على نطاق بمقدور وكالات الأمن في تيمور - ليشتي أن تتحمل مسؤوليات متزايدة لمواجهته.

٢١ - بيد أنه في ظل الأوضاع الأمنية المتغيرة المشار إليها أعلاه، لم تعد الافتراضات السابقة صحيحة فيما يبدو. ويفتقر العنصر العسكري إلى القدرات الضرورية والحركية الكافية للاستجابة بشكل فعال لمجابهة التهديدات، أو القيام بدور استباقي كافٍ لاحتوائها، كما أنه لا يمتلك القدرات المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات وتجهيزها. وإذا ما استمر تخفيض حجم البعثة، فإن أعداد القوات المقلصة بشكل كبير لن تتمكن من ردع التهديدات الأمنية الخطيرة التي تفرضها العصابات المسلحة في المناطق الريفية، كما أن الوجود العسكري المقلص في المقاطعات الواقعة في أقصى غرب البلاد سيسهل مهمة مجرمين، أو عناصر أخرى ممن يعتزمون التحرك بشكل غير قانوني عبر خط التنسيق التكتيكي. وفي الوقت نفسه، ستواجه البعثة عقبات أكبر في مجال تقديم المساعدة في حالة نشوب اضطرابات مدنية واسعة النطاق. وفي الوقت الذي يتم فيه تعديل الخطط الموضوعة لإنشاء قوة شرطة تيمور - ليشتي، فإن التدابير المقترحة لتعزيز قدراتها لن تفضي إلى نتائج ملموسة إلا بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ على أقرب تقدير.

٢٢ - ويمكن أن يؤدي إدخال تعديلات على الاستراتيجية العسكرية للبعثة وتشكيلها، في المجالات التالية إلى المساعدة على تعزيز الاستقرار، وأن يتيح الوقت اللازم لكي تصبح وكالات الأمن التيمورية قادرة عملياً على الاضطلاع بما يوكل إليها من مهام:

- إنشاء وجود عسكري كافٍ داخل منطقة موسعة ومحاذية لخط التنسيق التكتيكي، لردع وقوع مزيد من الاعتداءات، والحوادث والتصدي لها، إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه احتواء هذا التهديد بشكل فعال، وتصبح فيه القدرات التيمورية على مجابهة هذه التهديدات جاهزة للعمل

- الاحتفاظ بوجود أمني في مناطق أخرى من تيمور - ليشتي لمساعدة قوة الشرطة في ضمان استتباب الاستقرار
 - تحسين القدرات على استخدام المعلومات للمساعدة في النشر التعبوي لقوات المشاة المتوفرة، فضلاً عن زيادة التنسيق وتبادل المعلومات مع الشرطة التابعة للبعثة ومع وكالات الأمن في تيمور - ليشتي بغية تحسين الفعالية
 - تحسين القدرات الحركية الجوية والبرية للتمكين من الاستفادة من القوات المتوفرة بقدر أكبر من الفعالية، والاستجابة الأسرع في حالة نشوب أحداث تتطلب نشر قوات حفظ السلام
 - تعزيز إقامة علاقات مع الجمهور، وتحسين القدرات الإعلامية، لتعزيز فهم طبيعة الدور الذي يقوم به العنصر العسكري، والرد على حملات التضليل المحتملة.
- ٢٣ - ويتم تبني هذه التعديلات في إطار خطة مبسطة ذات مرحلتين لنشر العنصر العسكري حتى انقضاء ولايته.

المرحلة الأولى: تمتد من الوقت الحاضر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

٢٤ - خلال المرحلة الأولى، ستحتفظ البعثة بالمسؤولية الأساسية عن ضمان استتباب الأمن، ومعالجة المشاكل التي تتجاوز بشكل كبير القدرات الحالية لوكالات الأمن في تيمور - ليشتي، وإتاحة الفرصة لهذه الأجهزة لتحقيق درجة أكبر من النضج والتطور. وسيتم الاحتفاظ بوجود عسكري أضخم في منطقة موسعة محاذية لخط التنسيق التكتيكي. وسيكون هناك مقر قيادة قطاعي في المنطقة لتوحيد قيادة القوات التي تم نشرها للحد من وقوع الاعتداءات. ويتم حالياً إحراز تقدم مرض تجاه التسليم المعتزم لنقاط العبور الحدودية في أواسط سنة ٢٠٠٣، كما سيجري نشر وحدة شرطة متخصصة من وحدات شرطة تيمور - ليشتي، وهي وحدة حرس الحدود، في مواقعها على امتداد الحدود، وذلك بحلول نهاية حزيران/يونيه من هذه السنة. ومضى تم نقل إدارة نقاط العبور الحدودية، سيحتفظ العنصر العسكري بالقدرة على الرد استجابة لطلب من قوة الشرطة التابعة للبعثة، أو للتصدي لخطر محقق يهدد الأمن.

٢٥ - وسوف تستتبع هذه المهام الإبقاء على المستوى الحالي للانتشار العسكري، عند القوام البالغ ٨٧٠ ٣ فرداً، وإن كان العنصر سيخضع لإعادة التشكيل بغية التأكيد على القدرات المحددة أعلاه. وحتى تكون قوة بهذا الحجم المحدود قادرة على الاستجابة في الوقت المناسب، سيكون من الضروري أن تتيح البلدان المساهمة بقوات لقائد القوة المرونة اللازمة

لاستخدام الجزء الأفضل مركزا وعدة من قوته في الاضطلاع بالمهام المطلوب إنجازها. وستنتهي هذه المرحلة حال اكتساب وكالات تيمور - ليشتي ذات الصلة القدرات التنفيذية اللازمة لمواجهة التهديدات التي تتوعد الأمن الداخلي، ولا سيما داخل المنطقة الحدودية، وكذلك التهديدات المسلحة التي تشكل خطرا جسيما في مناطق أخرى. وتقوم حكومة تيمور - ليشتي حاليا باستعراض خطط كفيلة بتعزيز قدرات شرطة تيمور - ليشتي إلى حد كبير في المجالين كليهما، هذا في الوقت الذي يجري فيه تطوير قدرتها على مجابهة الاضطرابات المدنية أيضا.

٢٦ - وأعربت الحكومة عن رغبتها في اعتماد ترتيب شامل يحكم العلاقة بين قوات الدفاع لتيمور - ليشتي والعنصر العسكري التابع للبعثة يبين بوضوح الشروط التي سينفذ في إطارها كل من الجانبين عملياته المنفردة في منطقة خط التنسيق التكتيكي، ويحدد شروط التعاون بالنسبة لأي إجراءات مشتركة. وسيكون من المهم في الأشهر المقبلة التوصل إلى سبل مناسبة للتصدي لاحتياجاتهما بفهم ودعم كاملين من البلدان المساهمة بقوات مع ضمان أن تكون الترتيبات السياسية والعملية جاهزة. وأعربت أيضا تيمور - ليشتي عن استعدادها للدخول في ترتيبات ثنائية من أجل تعزيز الدفاع والأمن.

المرحلة ٢: من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى أيار/مايو ٢٠٠٤

٢٧ - حال بلوغ الطاقات والقدرات اللازمين بشكل أساسي في تيمور - ليشتي مستوى تشغيليا واستطاعتها تحمل مسؤولية قيادية عن التصدي للتحديات المشار إليها آنفا، سيعاد تشكيل العنصر العسكري ليقوم بدور ردعي وليواجه بصورة وقائية المخاطر التي تهدد البيئة الأمنية. كما سيبدأ جهودا أخرى منها القيام بعمليات للحفاظ على ثقة سكان تيمور - ليشتي، بطرق من بينها الإعلام، فضلا عن التعاون الوثيق وتبادل المعلومات مع الوكالات في تيمور - ليشتي. وسيضم العنصر ١٧٥٠ فردا منتظمين ضمن كتيبتين للتدخل السريع، ستكون إحداها متركزة في الغرب والأخرى في ديلي.

٢٨ - وخلال هذه المرحلة، ستوضع الترتيبات النهائية لإتمام تسليم المسؤولية الدفاعية إلى قوة دفاع تيمور - ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وسيتعين أيضا وضع بروتوكول لإتاحة هيكل ملائم تقوم في إطاره قوات الدفاع لتيمور - ليشتي بدعم الشرطة حسب الاقتضاء. ويتيح الترتيب المناظر داخل البعثة نموذجا يمكن الأخذ به في وضع ذلك البروتوكول. ويُعد تطوير قدرات الشرطة في المرحلة السابقة بقدر كاف أمرا أساسيا لضمان ألا يجري اللجوء إلى هذا الدعم الاحتياطي المقدم من قوة دفاع تيمور - ليشتي إلا باعتباره الملاذ الأخير.

٢٩ - وعند إنجاز الولاية، ستوقف قوة حفظ السلام عملياتها وستركز على سحب القوات المتبقية بنظام وفي أسرع وقت ممكن.

باء - الاستراتيجية المنقحة لأعمال الشرطة

٣٠ - يكتسي إنشاء قوة شرطة محترفة وقادرة في تيمور - ليشتي أهمية جوهرية إذا أريد للدولة أن ترد على المخاطر التي تهدد القانون والنظام بطريقة تكفل احترام حقوق الإنسان، وإعطاء الأولوية للاستقرار على المدى الطويل من خلال تعزيز ثقة الجمهور في الشرطة. ويمثل تقديم الدعم لإنشاء مثل هذه القوة جزءاً رئيسياً من خطة البعثة لتسليم المسؤولية، ومن التركة التي ينبغي أن تورثها الأمم المتحدة للبلد.

٣١ - وأحرز تقدم كبير، فقد تسلمت قوة شرطة تيمور - ليشتي، التي وصل قوامها إلى ٥٣٠ فرداً، السلطة التنفيذية عن جميع المسائل الاعتيادية لأعمال الشرطة في ٦ مقاطعات من ١٣ مقاطعة. وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة إلى إرساء الأسس التشريعية لكفالة استقلالية القوة والشرطة التيمورية. غير أن التطورات الأخيرة أظهرت أن قوة شرطة تيمور - ليشتي ليست قادرة بعد، بالنظر إلى قوامها الحالي وتنظيمها وقدراتها التدريبية، على التصدي لأصعب أنواع التهديدات التي من المرجح أن تواجهها تيمور - ليشتي. وعلاوة على ذلك، تلازم المرحلة القادمة صعوبات متأصلة. فالمقاطعات التي سُلمت أولاً كانت أقل المقاطعات معاناة من الجريمة أو عدم الاستقرار السياسي. في حين ستفرض بعض المقاطعات، مثل بوكاو وفيكيكي وديلي، تحديات أكثر جسامة بكثير.

٣٢ - ومن الضروري المضي في تدريب القوة وإعدادها إذا أريد لها أن ترد على التحديات بثقة وضبط نفس، وهما أمران يكتسيان أهمية حاسمة في الحصول على دعم شعبي دائم واكتساب ثقة الجمهور. وقد شرع فعلاً في بذل جهود لتعزيز قدرة القوة على احتواء الاضطرابات الأهلية في المناطق الحضرية، من خلال مواصلة تدريب وحدة التدخل السريع. وإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة بصدد استعراض خطط لتقوية قدرة قوة شرطة تيمور - ليشتي على التصدي للتهديدات التي تفرضها الجماعات الإجرامية والمسلحة في المناطق الريفية وفي منطقة خط التنسيق التكتيكي. وستتيح هذه القدرة، التي ستُنشر في مطلع عام ٢٠٠٤، وسيلة ترد بها الحكومة على التهديدات الكبرى التي تهدد النظام العام دون اللجوء إلى استخدام العسكريين.

٣٣ - وفي هذا السياق، سيعدل تشكيل وقوام عنصر الشرطة التابع للبعثة والجدول الزمني المتعلق بتقليص حجمه بما يعزز قدرته التنفيذية على التصدي للاضطرابات الأهلية وتحسين

القدرة على تطوير قوة شرطة تيمور - ليشتي للاستجابة إلى ما ينشأ من مواطن ضعف. وسيشمل ذلك التدابير المحددة التالية:

- وجود وحدة شرطة دولية مشكلة لمدة سنة واحدة، تكون أفضل استعدادا لمواجهة حالات الطوارئ التي تتجاوز قدرات وحدة التدخل السريع أثناء خضوعها للتدريب. وسيكون مقر السرية، التي ستعمل بقيادة مفوض شرطة الأمم المتحدة، في ديلي غير أنها ستحول حرية التحرك.
- يلزم تحسين القدرات التدريبية لإتاحة المزيد من الدورات التدريبية المكثفة المقدمة لشرطة تيمور - ليشتي فيما يتصل بمهارات مكافحة الشغب، بما في ذلك استخدام القوة بالقدر المناسب وفقا للمعايير الدولية. ومن المجالات الحاسمة الأخرى التي يتعين أن تكون موضوعا للمزيد من الدورات التدريبية إدارة الشرطة، والمالية، والنقل والإمداد، والطب الشرعي، والعمليات التعبوية، والأمن الحدودي، وعمليات الشرطة على مستوى المجتمعات المحلية. ولن يتطلب ذلك زيادة كبيرة في حجم عنصر الشرطة؛ حيث ستكتسب المؤهلات، وليس الأعداد، أهمية حاسمة حينئذ. وستتوقف نجاح هذه المبادرة على التزام البلدان المساهمة بقوات شرطة التزاما تاما بتحديد أفراد الشرطة والموظفين الذين تتوفر فيهم معايير الاختيار المتخصصة التي سيجري تعميمها.
- سيتواصل التركيز على عنصري حقوق الإنسان وسيادة القانون في عملية التطوير والتوثيق التي تقوم بها البعثة.
- ينبغي أيضا أن تعدل خطة تقليص حجم البعثة بحيث يُسمح بالإبقاء على وجود أكبر للرصد وإسداء المشورة داخل المقاطعات التي يتم تسليمها.
- تقدم بعثة التقييم المشتركة التي زارت تيمور - ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ خريطة طريق متعلقة بالمساعدة التي سيمنحها المجتمع الدولي في الشهور والسنوات القادمة. وستقوم البعثة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في إعداد استراتيجية حكومية لتابعة هذه التوصيات مع تلقي ما يلزم من مساعدة من المجتمع الدولي. وستجسد الاستراتيجية أولويات خطة التنمية الوطنية لتيمور - ليشتي، مستندة في ذلك إلى السياسات الوطنية التي تعنى بالأمن الداخلي والقانون والنظام. وسيكون تعزيز القدرات على إصلاح إدارة قوة شرطة تيمور - ليشتي في مقدمة الأولويات بوصفه دعامة للتنمية المؤسسية المستدامة.

٣٤ - كما سيحتفظ الدعم الثنائي بمكانته الحيوية في المجالات الرئيسية مثل تقنيات التحقيق، والإشراف والإدارة، وجمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها، وتقنيات المراقبة والبحث عن القنابل وكشفها، إضافة إلى كفالة تزويد قوة شرطة تيمور - ليشتي بما يلزم من مرافق مكتبية وأماكن إقامة، فضلا عن الأسلحة والمعدات، عند نشر أفرادها في المقاطعات.

٣٥ - وينبغي للبعثة أن تكفل، أثناء تقليص حجمها، تسليم المسؤولية بوتيرة لا تزعزع الاستقرار مع مراعاة رغبة الحكومة في تحمل المسؤولية عن المسائل الأمنية حالما يتسنى ذلك عمليا. وسيعمل التخطيط المتعلق بالنقل التدريجي لسلطة أعمال الشرطة إلى تيمور - ليشتي بحيث يشمل ضمانات وترتيبات متعلقة بالقيادة والتحكم تمكن العنصر العسكري من الاضطلاع بدور فعال خلال المرحلة النهائية من ولاية البعثة، ويكفل تحكم البعثة التام في الآلية التي ستعطي الضوء الأخضر لتقديم دعم عسكري للشرطة.

رابعاً - الآثار المالية

٣٦ - قُدمت إلى الجمعية العامة الميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/57/689 المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣) الذي أعد وفقا للخطة التي وضعتها بشأن تقليص قوام البعثة (S/2002/432 المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢). وستُقدم إلى الجمعية العامة ميزانية منقحة تجسد التغيير في الاحتياجات المتعلقة بالفترة ذاتها لتتضمن فيها خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والخمسين، رهنا بقرار مجلس الأمن بشأن خطتي لإعادة تشكيل البعثة، على النحو المشار إليه في الفقرات من ٢٠ إلى ٣٥ من هذا التقرير.

٣٧ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية للفترة الممتدة من بدء البعثة إلى الآن ٢١٥,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢ ١٦١,٨ مليون دولار.

خامساً - ملاحظات وتوصيات

٣٨ - لقد أسهم المجتمع الدولي إسهاما فريدا في تيمور - ليشتي، وهو إسهام يحق له أن يفتخر به أيما افتخار. فقد دلت التطورات التي شهدتها تيمور - ليشتي في غضون السنوات الثلاث الماضية في معظمها على أن البلد يسير بخطى أكيدة نحو النجاح. غير أن التطورات

الأخيرة توحى بأن على المجتمع الدولي أن يقدم دليلاً إضافياً على التزامه بإتمام المهمة التي اضطلع بها إلى الآن، بنجاح.

٣٩ - ويقدم هذا التقرير إعادة تقييم للحالة في الميدان، كما يتوقعها مجلس الأمن، ويقترح إعادة النظر في الخطة التي تتوخى تخفيضاً مطرداً في الوجود الدولي. وفي هذا السياق تقدم المقترحات الواردة في الفرع الثالث أعلاه إلى مجلس الأمن للموافقة عليها. وتمثل هذه المقترحات في إعادة تشكيل العنصر العسكري واعتماد نهج تدريجي منقح فيما يتصل بولايته (كما في ذلك استبقاء قوامه الأقصى الحالي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) الأمر الذي يعكس بشكل أفضل التهديدات الحالية وتعزيز القدرة التنفيذية لعنصر الشرطة الدولية كتدبير قصير المدى لتوطيد الأمن، مع الزيادة في الوقت ذاته في قدرته على تدريب شرطة تيمور - ليشتي تدريباً فعالاً على تسلم المسؤولية عن المهام الرئيسية من الموظفين الدوليين.

٤٠ - وتستجيب هذه التغييرات لعوامل خارجة عن نطاق العملية. فهي لا تمثل تغييراً في المفهوم العام لعمليات البعثة، وتاريخ انسحابها المقرر، وهدفها الأساسي، وهو إنشاء دولة تيمور - ليشتي التي تحمل مقومات بقائها، وتمتع بقدرات كافية مناسبة في مجال الأمن. والموارد الإضافية التي ستتطلبها تلك التغييرات متواضعة بالمقارنة بالاستثمار الموفر على مدى السنوات الثلاث الماضية ولكن بوسعها الإسهام بشكل ملموس في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على بلوغ أهدافه المنشودة.

٤١ - وقد كان من الواضح على الدوام أن الخطط المتعلقة بهذه البعثة أعدت على أساس الحالة الأمنية السائدة وقيام تيمور - ليشتي بتطوير قدرة كافية لتمكينها من الاضطلاع بالمسؤولية عن المهام الأمنية. وستظل الخطط المنقحة المقدمة هنا، استجابة للتغير في الأوضاع، قيد التقييم المستمر وسيتم إبلاغ مجلس الأمن بأي تحسُّن أو تدهور هامين في البيئة الأمنية مشفوعاً بالتوصيات المناسبة لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

٤٢ - وسيتوقف أثر تلك التغييرات على الالتزام التام من جانب قيادة تيمور - ليشتي التي تشاطر الرأي الذي فحواه أن التدابير المقترحة هنا يمكنها أن تضطلع بدور مهم في تعزيز أمن واستقرار بلدها. وسيتوقف الاستقرار الدائم على دعمها السياسي القوي لسيادة القانون وعلى مواصلة الجهود من أجل توطيد الحكم الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية في بلدها. بما في ذلك وجود شرطة لا تخدم أغراضاً سياسية وقادرة مهنية.

٤٣ - كما أن التعاون الجاري مع إندونيسيا، من خلال الاعتماد على الخطوات الحسنة والشجاعة التي اتخذتها قيادة البلدين إلى الآن، يضطلع بدور مهم في التصدي، في جملة أمور، للتحدي الذي يفرضه اللاجئين، وإيجاد حلول مناسبة فيما يتعلق بالمعابر الحدودية التي

بوسعها أن تشجع التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والتقييد بالاتفاقات المعقودة بشأن إتمام ترسيم الحدود بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣. والبعثة على استعداد وفقا للولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في الفقرة ١٢ من القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) لمساعدة الحكومتين في معالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل التي هي محط اهتمامهما الثنائي، بطرق منها إسهام مكتبها في جاكارتا.

٤٤ - ويكتسي الدعم الثنائي أيضا أهمية حاسمة في إكمال جهود البعثة في ميادين حاسمة منها ميادين الدفاع والشرطة والعدالة وإصلاح المنحرفين، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المحتمل، علاوة على ذلك، أن تكون ثمة حاجة إلى تقديم مساعدة إضافية بعد إنهاء البعثة لولايتها. ويمكن للدول الأعضاء أن تدرس عددا من الخيارات، بما فيها نشر شرطة دولية مؤهلة في المناصب الاستشارية الرئيسية داخل قوة شرطة تيمور - ليشتي عن طريق ترتيبات العمل المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية مع حكومة تيمور - ليشتي.

٤٥ - وربما أدى التقدم الأولي الإيجابي الذي أحرز في تيمور - ليشتي إلى نشوء توقعات غير واقعية. ومن الأفضل أن يذكر المجتمع الدولي، قبل أن يبلغ تقليص قوام البعثة حدا لا يمكن الرجوع فيه، بمشاشة التقدم الذي أحرز في المراحل الأولى من ولاية البعثة.

٤٦ - وفيما يتصل بالوقت الذي يتطلبه ارتقاء أي بلد إلى مصاف دولة، تطورت تيمور - ليشتي تطورا سريعا على نحو استثنائي في هذا الصدد. ورغم التحديات التاريخية والسياسية والاقتصادية الاستثنائية التي واجهت شعب تيمور - ليشتي، فإنني واثق من أن النجاح الذي كان يبدو على مرمى حجر، سيتحقق بفضل بذل جهد إضافي من جانب المجتمع الدولي، حتى وإن تم ذلك في ظروف أقل سلاسة عن المأمول؛ ومن أن تيمور - ليشتي المستقرة التي ينشدها أهلها منذ أمد بعيد والتي ضحوا في سبيلها بالغالي والنفيس قد صارت في المتناول.

مرفق

التعديلات الرئيسية في خطة تقليص قوام قوات حفظ السلام والشرطة التابعة للأمم المتحدة

الوحدة	الخطة الأصلية لتقليص القوام	التغييرات	الهدف
العنصر العسكري	تقليص القوام إلى ٢ ٧٨٠ فرداً في تموز/يوليه، وإلى ١ ٧٥٠ فرداً في كانون الأول/ديسمبر	الاحتفاظ بالقوام الحالي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ثم تقليص القوام بعد ذلك إلى ١ ٧٥٠ فرداً إعادة التشكيل لتعزيز القدرات وتدعيم الطاقات في مجالات رئيسية من بينها الحركة الجوية	إقامة وجود عسكري كاف داخل منطقة موسعة متاخمة لخط التنسيق التكتيكي لردع وقوع اعتداءات وحوادث إلى حين القضاء على هذا التهديد أو إلى أن تصبح قدرات تيمور- ليشتي اللازمة للتصدي لهذا التهديد قادرة على إنجاز العمل الاحتفاظ بوجود أمني في أرجاء تيمور - ليشتي لمساعدة الشرطة تحسين القدرة على الاستفادة من المعلومات للمساعدة في النشر التعبوي لقوات المشاة المتاحة زيادة التنسيق وتبادل المعلومات مع الشرطة الدولية ومع وكالات الأمن في تيمور - ليشتي من أجل زيادة الفعالية تحسين الحركة البرية والجوية للتمكين من نشر القوات المتاحة بقدر أكبر من الفعالية والاستجابة في وقت أنسب في حال وقوع حوادث تستلزم نشر قوات لحفظ السلام تشجيع إقامة علاقات مع الجمهور وتعزيز فهم دور العنصر العسكري والرد على حملات التضليل
عنصر الشرطة	الاعتماد على قدرات شرطة تيمور - ليشتي لمكافحة الشغب/وحفظ النظام	نشر سرية دولية مشكلة للشرطة لمدة عام واحد	التصدي لحالات الشغب إلى أن تصبح وحدة التدخل السريع جاهزة للعمل، وإعداد نموذج عن دور الشرطة في التصدي للاضطرابات المدنية
تقليص القدرة التدريبية بصفة عامة		تعديل القدرة التدريبية من أجل التأكيد على المجالات ذات الأولوية ومن بينها مهارات مكافحة الشغب وإدارة الشرطة والتمويل والنقل والإمداد والطب الشرعي والعمليات التعبوية وأمن الحدود والعمليات التي تقوم بها شرطة المجتمعات المحلية فضلاً عن التدريب الإضافي في مجال حقوق الإنسان	تعزيز قدرة شرطة تيمور - ليشتي في المجالات الهامة بشكل حاسم لنجاح تسليم المسؤوليات وانتهاء ذلك في حينه؛ ودعم استراتيجية تيمور- ليشتي الرامية إلى متابعة توصيات بعثة التقييم المشتركة
نشر ١٠٠ من مستشاري الشرطة مع شرطة تيمور- ليشتي في المقاطعات التي تم تسليمها إليها	تم نشر ٢٠٠ من مستشاري الشرطة مع شرطة تيمور- ليشتي في المقاطعات التي تم تسليمها إليها		تعزيز حصول شرطة تيمور - ليشتي على الخبرة في مرحلة مبكرة رئيسية من فترة التسليم

